الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ إلى ١٠٤ (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج العمل، ستبدأ اللجنة اليوم بتبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الآخرين الرفيعي المستوى بشأن الحالة الراهنة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال.

ويشمل الفريق الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأرحب بضيوفنا الكرام هنا اليوم. سأعطيهم الكلمة أولاً للإدلاء ببياناتهم. بعد ذلك، سوف نتحول إلى وضع غير رسمي من أجل تهيئة جو مؤات أكثر للحوار، وآمل أن يكون هناك تبادل آراء مثمر مع الممثلين. بعد ذلك، إنْ سمح الوقت، سوف نعود مجدداً إلى الانعقاد في الوضع الرسمي، لنشرع في مناقشاتنا الموضوعية بشأن المسائل النووية.

وإنه لمن دواعي سروري أن أدعو الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، إلى الإدلاء ببيان أمام اللجنة.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن جدا لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا الفريق، جنبا إلى جنب مع زملائي الكرام: السفير أحمد أوزومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي أرحب به بحرارة اليومَ في أول ظهور له أمام هذه اللجنة بصفته مديراً عاماً؛ وتيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد سيرغي أوردونيكيدز، الأمين العام لمؤتمر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

نزع السلاح، والسيد جيفري شو، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الأمم المتحدة.

وقبل المتابعة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر كل عضو من أعضاء هذا الفريق، ليس فقط للمشاركة في هذا الحدث اليوم، ولكن أيضا لما قدموه من مساهمات كثيرة في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إنهم مستعدون على نحو فريد لمخاطبة هذه اللجنة بشأن الموضوع الواسع لهذا الفريق: الحالة الراهنة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح ودور منظماتهم.

ولعل من المناسب أن نبدأ اليوم ببضع كلمات حول ما يمكن أن أطلق عليه ''علم نبات'' العلاقات الدولية، على حد تعبير داغ همرشولد. ولعل أعضاء هذه اللجنة يذكرون أنه كان يستخدم عبارة ''نبتة معمرة'' لوصف نزع السلاح في الأمم المتحدة. وعندما استخدم هذا المصطلح لأول مرة عام ١٩٥٥، كانت تلك النبتة المعمرة تختتم بالفعل عقدها الأول، لأن عملنا هنا للقضاء على الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى التي ''يمكن تحويلها لأسلحة دمار شامل'' قد بدأ مع اعتماد الجمعية العامة أول قرار لها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦.

ومن تصريحات همرشولد الأقل تداولاً ما قاله بمدرسة القانون بجامعة شيكاغو في ١ أيار/مايو ١٩٦٠ في موضوع ''إعداد إطار دستوري للتعاون الدولي''. في ذلك الخطاب الرائع، شدد على أهمية الحفاظ على التوازن داخل منظومة الأمم المتحدة بين حاجتها إلى مركز قوي لدمج أنشطتها العديدة، ومزايا التخصص بين المنظمات المختلفة. وباستخدام تشبيه آخر من مجال علماء النبات، وصف هذا التحدي على النحو التالي:

> ''يبدو الأمر كما لو أننا نتعهد شجرةً لتصبح ضعيفة بسبب نمو فروع كثيرة جدا لها تقضي في النهاية على قوتها بحيث تنهار تحت ثقل وزنها''.

وهو هنا كان يحذر من خطرين: فمن ناحية، خطر تفكك الإطار الدولي من خلال تكاثر الأجهزة، ومن ناحية أخرى، خطر إثقال كاهل منظمة واحدة بمهام متزايدة لا تستطيع الاضطلاع بها لوحدها. وكان الحل الذي اقترحه هو المحافظة على التوازن الأمثل على أساس ترتيبات من شأنها أن تحقق تكامل الأنشطة بين منظمات مستقلة. وقال إن التحدي يتمثل في تخويل السلطات داخل هذه المنظمة أو تلك من دون كسر وحدتها الداخلية.

وتظل ملاحظات همرشولد التي أدلى بها قبل ٥٠ عاما صالحة حتى اليوم، واعتقد إنه سيسعده لو رأى مدى المحافظة على ما أسماه ''التوازن الأمثل'' فيما يتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية المتنوعة ذات المسؤوليات الكبيرة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا التوازن ليس جامدا بل يتطور على الدوام ويتطلب رعاية واهتماماً مستمرين. وهو يشبه، في بعض النواحي، التوازن الذي ينبغي الحفاظ عليه، على نطاق آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بين المصالح الوطنية المحددة لدولنا الأعضاء وبين المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

وليست هذه بالطبع المرة الأولى التي تنال فيها مسألة موازنة الأولويات هذه انتباه الذين يعملون للنهوض بنزع السلاح المتعدد الأطراف. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر، افتتح الأمين العام بان كي مون الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقال في تلك المناسبة:

> ''نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة أساسيان في جميع المجالات، ليس فقط للسلام والأمن

الدوليين. ويمكنهما تعزيز الثقة بين الدول وتقوية الاستقرار الإقليمي والدولي. ولهما أهمية حاسمة في تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل للجميع“.

وهذا الموضوع، الذي يؤكد على أن الفوائد الحقيقية لنزع السلاح وعدم الانتشار مهمة جدا بحيث لا يمكن تأجيلها، قد حدد الإيقاع العام للعديد من البيانات الإضافية التي أدلت بها الوفود المشاركة في ذلك الحدث.

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي واجهت مؤتمر نزع السلاح، في الماضي والحاضر، فإنه يظل حلبة فريدة من نوعها، ويمتلك القدرة على كفالة النهوض بمصالح السياسة الوطنية من خلال السعي لتحقيق التعاون المتعدد الأطراف من أجل مصلحة الجميع. وكلما تعمقت أكثر مشاطرة هذا الفهم في إطار مؤتمر نزع السلاح، عظُمت إمكانية إسهامات المؤتمر في التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف في المستقبل.

بيد أن هذا التعاون لا تشارك فيه الدول وحدها، بل يسهم فيه أيضا العمل المكرس لشبكة من المنظمات المستقلة التي لها ولايات محددة لتعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد حافظ مكتبي، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، من جانبه، على علاقات وثيقة مع جميع المنظمات الممثلة في هذا الفريق اليوم. وكما كان الحال في السنوات السابقة، واصلنا العمل في إطار شراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنظيم حلقات عمل لمساعدة الدول، بناء على طلبها، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وشملت أنشطتنا هذا العام حلقات عمل لبناء القدرات استضافتها كينيا وكرواتيا وفيتنام، وقد ركزت، على التوالي، على الأمن البيولوجي، والمسائل المتعلقة بضوابط التصدير، والحدود.

وفيما يتعلق بالأحداث في المستقبل، يسرني أن أعلن أن حكومة النمسا ستستضيف، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، اجتماعا للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بشأن التعاون على تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سيُعقد في فيينا في يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

ولدي كل الأسباب للاعتقاد بأن علاقة العمل الطويلة والمثمرة بين مكتب نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستستمر في السنوات المقبلة، سواء فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي أو نزع السلاح. وأتوقع أن تواصل الوكالة إثبات إمكاناتها الكبيرة للمساهمة في تحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال قدراتها على التحقق بشكل مستقل من الاستخدامات السلمية للمواد المستخرجة من الرؤوس الحربية المفككة. وسيكون هذا العمل ضروريا ليس للتحقق من الامتثال للالتزامات في مجال نزع السلاح فحسب، ولكن أيضا للمساعدة على كفالة أن تكون تلك الالتزامات لا رجعة فيها، وهما معياران رئيسيان من المعايير المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

ومكتبي يتعاون أيضا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العديد من المجالات، بما في ذلك منع الإرهاب الكيميائي. والمنظمة جزء من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والتابعة للأمين العام، وهي تشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رئاسة الفريق العامل المعني بمنع الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها. كما أننا منوط بنا ولاية للتعاون في التحقيقات بشأن الاستعمال المزعوم في حالات الهجمات المحتملة بالأسلحة الكيميائية في دولة ليست طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو في إقليم لا يخضع لسيطرة دولة طرف في الاتفاقية. وقد دعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكتب الأمم المتحدة

لشؤون نزع السلاح للتو إلى الاشتراك في تدريبات في تونس وبولندا فيما يتصل بالتصدي للهجمات بالعوامل الكيميائية، وإلى حضور مؤتمر في الجزائر بشأن مكافحة الإرهاب. وسأتشرُف أيضا بتمثيل الأمين العام في المؤتمر السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وأود أيضا القول إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (*NPT/CONF.2010/50 (Vol .I)) تتضمن طلبا إلى كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد الوثائق الأساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وبالطبع، فإن المكتب يعمل بشكل وثيق أيضا مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان هذا التعاون نشيطا للغاية في العام الحالي، حيث شمل موظفي مكتبنا في نيويورك وكذلك موظفي مراكزنا الإقليمية الثلاثة. وقد سعدت بالمشاركة في حفل افتتاح معرض المنظمة في ٤ أيار/مايو في مقر الأمم المتحدة حول موضوع ”وضع نهاية للتفجيرات النووية“ خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد عملنا معا أيضا في تنظيم العديد من الأحداث بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية الذي جرى الاحتفال به في أوائل أيلول/سبتمبر بدلا من موعده السنوي في ٢٩ آب/أغسطس بسبب صعوبة ترتيب المواعيد. وبالإضافة إلى أنشطة أخرى، استضافت الأمم المتحدة معرضا للمنظمة حول التجارب النووية وشاركت في حلقة نقاش مشتركة في ٨ أيلول/سبتمبر. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقدت الجمعية العامة اجتماعا غير رسمي للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وبعد ذلك وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وفي الأمم المتحدة أيضا، افتتح الأمين العام بان كي - مون الاجتماع الوزاري الخامس لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتشجيع بدء نفاذها.

والأنشطة المختلفة التي استعرضتها للتو تظهر مجتمعة التوازن المثمر بين المنظمات الحكومية الدولية الممثلة في هذه الحلقة اليوم. وتوخيا للإيجاز، لم أذكر أمثلة التعاون الأخرى التي لا حصر لها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع الجماعات غير الحكومية والتي تساعد، مجتمعة، في إعطاء مزيد من الزخم لجهود نزع السلاح مع تعزيز تلك الصفة المراوغة التي نسميها الإرادة السياسية. ويمكن للوفود المهتمة بالحصول على مزيد من التفاصيل بشأن هذا التعاون الحصول على تلك المعلومات من الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وكل التعاون الذي قدمت عرضا موجزا له للتو يجري القيام به في ظل تقسيم رشيد للعمل يوازن بين المصالح العامة والخاصة. ومن المؤكد أنه ستكون هناك حاجة إلى هذا النهج في السنوات المقبلة لأن تحديات إزالة أسلحة الدمار الشامل وتنظيم الأسلحة التقليدية هي بالطبع من بين أكثر التحديات تعقيدا على جدول الأعمال الدولي للسلام والأمن. وهي تحديات معقدة من النواحي السياسية والتكنولوجية والتنظيمية ولن يجري التصدي لها إلا من خلال مزيج من القيادة الوطنية المستنيرة والتعاون المتعدد الأطراف الموسع بين الدول الأعضاء في منظمتنا واستمرار الدعوة والدعم والفهم من قبل المجتمع المدني.

وختاما، أود أن أذكر بكلمات الأمين العام السابق كوفي عنان الذي زار الأمم المتحدة بالأمس فحسب لإزاحة الستار عن صورته في هذا المبنى ذاته. وعلى الرغم من أنه قال الكثير أثناء توليه المنصب بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وضرورة زيادة القيود على الأسلحة التقليدية، فإن

ملاحظاته لدى تسلم جائزة نوبل للسلام ما زالت مناسبة للغاية اليوم. وقد قال في تلك المناسبة:

”تحت سطح الدول والأمم والأفكار واللغة، يكمن مصير الأفراد المحتاجين. وستكون تلبية احتياجاتهم مهمة الأمم المتحدة في القرن المقبل“.

وبينما نواصل مداولاتنا في هذه اللجنة، وبينما يستمر العمل في المنظمات الحكومية الدولية في هذه المجالات، علينا ألا ننسى أبدا أن المستفيدين الحقيقيين من نزع السلاح، وأن الضحايا الحقيقيين للفشل في تحقيقه، هم البشر. وأعمال نزع السلاح ليست شأنا يخص الدبلوماسيين فحسب؛ بل إنها، وبدرجة كبيرة جدا، شأن يهم شعوب الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي دوارتي على بيانه وعلى استهلاله لحلقة النقاش اليوم.

والآن أدعو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد أحمد أوزومكو، إلى الإدلاء ببيان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أوزومكو (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): نعتقد أننا نشهد عصرا من الأمل المتجدد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وجرى التشديد على توقعات المجتمع الدولي وعزمه على اغتنام هذه الفرصة خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. واللجنة الأولى لها دور هام في توجيه تطلعاتنا المشتركة إلى تحقيق نتائج مثمرة.

إنني أمثل منظمة ولدت قبل ما يزيد على عقد واحد في بيئة مماثلة، وهي تعبر عن وحدة الهدف بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك المنعطف، شكل عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودخولها حيز النفاذ بعد ذلك في عام ١٩٩٧ محطات تقدم رئيسية على طريق إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل.

واليوم، فإنه يسعدني للغاية أن أخاطب هذا المنتدى الهام للمرة الأولى منذ تولي منصب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن أحيط الدول الأعضاء علما بالتقدم الذي حققناه باتجاه بلوغ أهداف ومقاصد الاتفاقية وبآفاقها المستقبلية وكذلك التحديات التي تواجهها.

بخصوص نزع السلاح، الذي تكرس له منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حاليا نسبة ٨٥ في المائة من جهودها في مجال التفتيش، فقد جرى بالفعل تدمير أكثر من ٦٢ في المائة من إجمالي المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية بصورة يمكن التحقق منها. وانتهت ثلاث من الدول الست الحائزة المعلن عنها، وهي ألبانيا ودولة طرف والهند، من إزالة مخزوناتها.

وتتحمل دولتان حائزتان، وهما تحديدا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، الجانب الأكبر من المسؤولية بالنظر إلى الحجم الهائل لمخزونات كل منهما. وعلى الرغم من التحديات الجسام التقنية والمالية وتلك المتعلقة بالسلامة، فقد أحرزتا، وهو ما يحسب لهما، تقدما مطردا باتجاه الوفاء بالتزاماتهما بنزع السلاح بموجب الاتفاقية. ودمر الاتحاد الروسي حتى الآن أكثر من ١٩ ٠٠٠ طن متري من عوامل الحرب الكيميائية. ويمثل ذلك نسبة ٥٠ في المائة من مخزوناته من الأسلحة الكيميائية. ودمرت الولايات المتحدة، من جانبها، ما يربو على ٢٢ ٠٠٠ طن متري من عوامل الحرب الكيميائية، أو قرابة ٨٠ في المائة من مخزوناتها. وعلى الرغم من التزام البلدين بالاتفاقية والذي يستحق التقدير، فقد أشارا إلى أنهما لن يتمكنا من الوفاء بالموعد النهائي للتدمير في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهو الموعد المحدد بموجب الاتفاقية.

وتواصل الجماهيرية العربية الليبية والعراق التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف التدمير السريع

للأسلحة الكيميائية الموجودة في حوزتهما أو على أرضهما، كما في حالة العراق، والذي أعلن عن كمية من الأسلحة الكيميائية جرى تأمينها وجعلها غير قابلة للاستعمال.

وبينما نقترب من الانتهاء من تدمير الترسانات المعلنة من الأسلحة الكيميائية، فإن من المتوقع أن تكرس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصورة مطردة نسبة أكبر من مواردها للبعد المتعلق بعدم الانتشار من عملها. ويستتبع ذلك الاهتمام بعدد من المجالات.

أولا، يرتبط عنصر حاسم في نظام عدم الانتشار الخاص بالمعاهدة بتنفيذها الفعال على الصعيد الداخلي. ويستلزم ذلك أن تنشئ جميع الدول الأطراف وتنفذ التدابير الإدارية والتشريعية اللازمة لمنع وتلافي أي انتهاك للاتفاقية من قبل مواطنيها وفي أي منطقة تخضع لولايتها أو سيطرتها.

ونحن ننفذ برنامجا مكثفا للمساعدة التقنية من خلال زيارات للعواصم وندعم الحكومات والبرلمانات بشكل روتيني في إعداد تشريعات شاملة ونوفر التوجيه بشأن التدابير الإدارية. ومما ييسر جهدنا بدرجة كبيرة التبرعات المالية التي نتلقاها من فرادى الدول الأعضاء حيث يقدم الاتحاد الأوروبي وآخرون نسبة كبيرة من تلك الأموال.

ومقارنة بالدول الأعضاء في صكوك نزع السلاح الأخرى ذات الصلة، فإن الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤدي بشكل أفضل في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد عين نحو ٩٦ في المائة من أعضاء منظمتنا أو أنشأوا سلطة وطنية مختصة، وسن ما يقرب من ٥٠ في المائة من الدول الأطراف تشريعات تغطي جميع المجالات الرئيسية للاتفاقية. ومع ذلك، وكما هو واضح، لا تزال من الضروري أن تحرز نصف العضوية لدينا مزيدا من التقدم في التنفيذ. إن أهمية هذه التدابير لأغراض مكافحة الإرهاب هي أيضا بديهية.

ثانيا، تحتاج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مواصلة تحسين عدد وكثافة عمليات التفتيش للمرافق الصناعية والارتقاء بها إلى مستوى كاف، وذلك لضمان تغطية نظام التحقق التابع لها لجميع فئات المرافق ذات الصلة على نحو واف، بما في ذلك ما يسمى بـ ”المرافق الأخرى لإنتاج المواد الكيميائية“. إن نظام التفتيش الذي يعمل بصورة جيدة ويغطي الصناعة الكيميائية العالمية يخدم أهداف اتفاقية عدم الانتشار. منذ أن دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، تم تنفيذ أكثر من ١ ٩٠٠ عملية تفتيش في مواقع صناعية تقع في أراضي ٨١ دولة طرفا. وأسهمت الصناعة الكيميائية العالمية إلى حد كبير، بوصفها أحد الأطراف المؤثرة، من خلال موقفها وتعاونها البناءين، في نجاح نظام التحقق للمرافق الصناعي.

ثالثا، هناك حاجة إلى إن تكون مراقبة عمليات نقل المواد الكيميائية والاتجار بها أكثر صرامة. وينبغي أن تتوفر لجميع الدول الأطراف القدرة على الرصد الكامل لاستيراد وتصدير المواد الكيميائية التي تبعث على القلق من خلال تعزيز معرفة ومهارات من سلطاتها الحكومية ذات الصلة، ولا سيما سلطات الجمارك. وتنظم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برامج تدريبية منتظمة لمسؤولي الجمارك في الدول الأطراف في منظمتنا، ونتوقع زيادة تعزيزها. وما برح تعاوننا مع منظمة الجمارك العالمية بشأن هذه الأنشطة مثمرا.

وفي سياق الإرهاب، وكما ذكر الممثل السامي للتو، تشارك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الأنشطة التي تُنظم لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتسترشد أنشطتنا بالفريق العامل المعني بالإرهاب التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتغطي مواضيع ذات أهمية بالغة، مثل سلامة المصانع الكيماوية وعمليات المحاكاة

المصممة لاختبار الاستعداد في حالة استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية.

بالإضافة إلى الالتزامات الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الأساسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فإنها تعطي أيضا، الحق لجميع الدول الأطراف فيها في طلب المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. ومع تزايد المخاوف بشأن احتمال استخدام الأسلحة الكيميائية في الهجمات الإرهابية، وهناك اهتمام متزايد فيما بين أعضائنا لزيادة قدراتهم الوطنية في مجال الاستجابة للطوارئ والتخفيف من الآثار.

ويجري تدريب كبير على تقديم المساعدة هذا الأسبوع تحديدا، بالتعاون مع تونس بوصفها البلد المضيف. وسيضم هذا التدريب، المعروف باسم ASSISTEX 3، أكثر من ٤٠٠ مشارك ومراقب من دولنا الأطراف والمنظمات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

إن مسألة التعاون الدولي في تعزيز استخدامات الكيمياء في الأغراض السلمية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأعضاء المنظمة من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وحققت المنظمة نجاحا كبيرا في تقديم عدد كبير من البرامج المُستَهدِفة بشكل جيد التي ترمي إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال استخدامات الكيمياء في الأغراض السلمية. وتأمل المنظمة في تنظيم حدث خاص في عام ٢٠١١ بشأن ”التعاون الدولي والسلامة الكيميائية والأمن“، بمناسبة السنة الدولية للكيمياء.

ويتضح التأييد شبه العالمي الذي تلقته الاتفاقية من عضويتها الواسعة النطاق، التي تتكون حاليا من ١٨٨ دولة عضوا. وهذا يعني أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ما زالت خارج الاتفاقية لا يبلغ سوى ٧ دول.

إن عالمية الاتفاقية لا غنى عنها لنجاحها. ولا يمكن أن يكون هناك تأكيدا بأن جميع دول العالم قد قبلت بحظر الأسلحة الكيميائية قانونا إلا من خلال عالمية الاتفاقية. ونظرا للطبيعة اللاإنسانية للأسلحة الكيميائية ولأنها لم تعد تعتبر ذات قيمة عسكرية كبيرة، ينبغي لجميع الدول قبول الاتفاقية بوصف ذلك واجبا أخلاقيا. ويمكن لقبول الاتفاقية أن يعمل أيضا كتدبير هام لبناء الثقة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وقرر مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتتوخى الوثيقة الختامية للمؤتمر (*NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) إسهام المنظمات الدولية مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من حيث تبادل الخبرات والدروس المستفادة. ونظرا لأهمية هذه المبادرة بالنسبة لتحقيق السلام الإقليمي في الشرق الأوسط، تتطلع المنظمة إلى الاشتراك في هذا المسعى والإسهام فيه.

لقد قدمت لمحة موجزة عن التقدم الذي أحرزناه والمهام التي تنتظرنا. وفي كل عام، تعتمد الجمعية العامة، تقليديا بتوافق الآراء قرارا تقدمه بولندا بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويبين ذلك القرار التأييد القوي الذي نتلقاه من الأمم المتحدة، الأمر الذي يدعو إلى ارتياح كبير.

أود أن أختتم بالقول بما أن المجتمع الدولي يتطلع إلى فتح صفحة جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، يمكن له في الواقع استخلاص الدروس وبناء الثقة من الإنجازات التي سبق تحقيقها بالفعل كما تجسد في نجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد أدّت ثقافة الالتزام بتعددية الأطراف وبناء توافق في الآراء من خلال المشاركة البناءة إلى بروز مثال ملموس

على النجاح في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ويمكن للروح نفسها أن تؤدي إلى تحقيق إنجازات أكبر والتقدم نحو تحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة ببناء عالم سلمي وآمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على بيانه وإسهامه في مناقشتنا.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد توث (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): لديّ بيان دقيق ومقنع تم إعداده وصياغته بصورة جيدة جدا. ومع ذلك، لن أقرأه، حيث من الصعب جدا بالنسبة لي أن أتنافس مع الممثلين الذين قد يكون لديهم شواغل بشأن مشاريع قراراتهم، إما بوصفهم المقدمين الرئيسيين أو في سعيهم للانضمام إلى قائمة المقدمين، أو تقديم التقارير عما يجري في اللجنة الأولى. وسأحاول جلب انتباهكم، وأود أن أركز على مسألتين أو ثلاث مسائل. وبالتالي، يتمثل طلبي في أن يترك الممثلون في هذه اللحظة قوائم مقدمي مشاريع القرارات ومحاولة التركيز على ما أحاول أن أشاطركم إياه.

وأعتقد أن هذه لحظة جيدة لأخذ خطوة إلى الوراء. هذا هو آخر حضور لرؤساء أو كبار مسؤولي المنظمات التي تضع موضع التنفيذ الدليل المعروض علينا جميعا. وربما هذه هي آخر لحظة أمامنا في هذا العقد لاتخاذ خطوة إلى الوراء والنظر إلى الوراء بغية فهم إلى أين نحاول المضي لاحقا، استنادا إلى فترة العشر سنوات إلى خمس عشرة سنة الماضية. وبطريقة ما، يمكن أن يكون هذا استمرارا لاجتماع ٢٤ أيلول/سبتمبر، عندما استعرض الوزراء الخمس عشرة سنه الماضية لمؤتمر نزع السلاح. وكان كثير من الممثلين نفسهم هناك ويفهمون النتائج التي ظهرت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية.

أما بالنسبة للنظم والمنظمات الممثلة هنا، أعتقد أنه يمكن وصف الحالة بأنها ”عمل جارٍ“. وهناك مستويات مختلفة من النجاح، ولكن الجهود مستمرة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وكما أفادت التقارير، فقد تم تدمير ثلثي المخزونات، والمعايير موجودة. وأنا واثق من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيضا، ستقدم تقريرا عن التقدم الإضافي الذي أحرز على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية.

وفيما يتعلق بالإنجازات على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية من حيث شروط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في إطار هذه الفكرة ”العمل جار“ ، يمكنني أن أشاطركم ما يلي.

أولا، المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ. وما زلنا بحاجة إلى تسعة تصديقات لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تمكنا من جمع ٨٠ في المائة من البلدان الممثلة في الأمم المتحدة التي تؤيد المعايير بتصديقها عليها. ومن القائمة القصيرة المكونة من ٤٤ بلدا، هذه النسبة هي نفسها: ٨٠ في المائة من البلدان تؤيد هذه المعايير. أما بالنسبة لبناء نظام التحقق، فلدينا ٨٠ في المائة من البلدان مستعدة كذلك، وتم اختبار النظام مرتين، في حالتين من الحالات المؤسفة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

وقد يتساءل المرء ، ”أي من الصورتين يجسد الواقع – مؤتمر نزع السلاح أو العمل الجاري؟“ وهما بالنسبة إليّ خياران للمستقبل. وأعتقد أنهما يمثلان الواقع: وهو عدم إحراز التقدم بشأن مواصلة التدوين والعمل الجاري فيما يتعلق بالتنفيذ. والأمر بيدنا حقا لنقرر الطريق الذي سنسلكه في السنوات الـ ١٠ إلى الـ ١٥ القادمة، لكن هذا ليس واضحا البتة الآن.

لقد أعيد تشغيل زر تعددية الأطراف، إن صح التعبير، أثناء المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو من هذا العام، والمرء قد يتساءل: كم مرة يمكن إعادة تشغيل ذلك الزر في المستقبل؟ فهل يمكننا إعادة تشغيله مرة أخرى بعد خمس سنوات أو بعد عشر سنوات، أم أننا يجب أن نولي قدرا أكبر من الاهتمام لتحقيق الأهداف التي نحددها؟

اسمحوا لي أن أشير إلى أهمية منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهمية المعاهدة في السعي إلى تكوين تصور لما سيكون عليه العقد المقبل، الذي يحدونا الأمل أن يتسم بالتقدم. واسمحوا لي أن أشدد على أننا نحتاج إلى ثلاثة مكونات أساسية للفترة المقبلة: العمل، ثم العمل، ثم العمل. وفي ذلك الصدد، إذا ألقينا نظرة إلى الوراء إلى السنوات الـ ١٥ الماضية من عمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وأخذنا في الاعتبار كنقطة مرجعية تاريخية الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، لرأينا أنه يمكن، نعم يمكن، التفاوض على معاهدة في زمن قياسي يقل عن ثلاث سنوات؛ نعم، يمكن التفاوض على معاهدة بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ نعم، يمكن تطبيق معاهدة بمشاركة أكثر من ١٨٠ بلدا وبمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ نعم، يمكن استحداث نظام ديمقراطي للتحقق.

اسمحوا لي أن أكرر ما أرى أنه السمة التي تحدد شكل نظام المراقبة الذي نستحدثه، وهي أنه نظام جامع يشمل الجميع. إنه أقرب ما يكون إلى تشاطر المعلومات مع الجميع في الوقت الفعلي عن التحقق. وبالتالي فإن ''ما ترونه هو ما ستحصلون عليه''. هذا الشعار هو النموذج الجديد للتحقق. وأجرؤ على القول إن هذا هو تعددية الأطراف على الوجه الأكمل، في اللحظة التي ربما تساور الكثيرين شكوك حول ما إذا كانت المحافل الكبيرة يمكن أن تفلح وما إذا كانت المعاهدات الكبيرة يمكن أن تطبق. إنه ترتيب قانوني بواجبات تحقق أساسية متساوية، وهو نظام تُجمَع بواسطته بيانات التحقق بموجب شراكة جماعية بين ٩٠ بلدا لم يسبق لها مثيل. إن جمع البيانات عملية جامعة تشمل الجميع، وتجهيز البيانات عملية جامعة تشمل الجميع وتوزيع المنتجات البيانية عملية جامعة تشمل الجميع.

نعم، إن تعددية الأطراف يمكن أن تفلح، لا على صعيد ٥ بلدان فقط أو ٨ بلدان فقط أو ٢٠ بلدا فقط أو ٤٠ بلدا فقط أو أكثر، وإنما على صعيد ١٨٢ بلدا. وأعتقد أننا يمكن أن نستخلص من ذلك أن المفاوضات ممكنة وأن التنفيذ ممكن وأن استحداث نظام جامع للتحقق يشمل الجميع ممكن.

اسمحوا لي أن أتطرق ببضع كلمات إلى العروة التي تربط بين هذه المعاهدة والدول الحائزة للأسلحة النووية. من المهم وضع تصور مفاهيمي لهذه المعاهدة يشتمل على مشاركة قوية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. لماذا أشدد على هذه النقطة؟

في هذه الفترة، فترة ما بعد اتفاق ''ستارت'' الجديد، أعتقد أن من الأهمية البالغة رؤية أنه يمكن، حقا، التفاوض على معاهدة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بموجب تعريف معاهدة عدم الانتشار ولكن فيما يتجاوز ذلك التعريف. نعم، إن تلك البلدان وقعت على الاتفاق المعياري – إذ أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باستثناء دولتين قد أكملت الآن إجراءات تصديقها. نعم، إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتشاطر نفس الواجبات مثل الدول الأخرى، وما فتئت تقبل، على جانب التحقق – ربما للمرة الأولى في تاريخ نزع السلاح وعدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف – بنفس واجبات التحقق. ومما يكتسي الأهمية أن يكون لدينا وللدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها مصدر إلهام بأن هذا ممكن وأنه يمكن أن ينجح.

وأود أن أرى مسألة القدرات تعرض على النظر وتناقش. لقد اتسمت السنوات الـ ١٠ أو الـ ١٥ الماضية برحيل جماعي للخبراء في نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة ومنع الانتشار. قد تكون هناك تفسيرات كثيرة لذلك، ولكنه حقيقة واقعة. وإلقاء نظرة على الصناعة النووية يبين وجود خطط للسنوات العشرين والثلاثين والأربعين التالية، خطط للجيل الرابع من المفاعلات. وأعتقد أن الوقت قد حان لأن تفكر هذه الجماعة – الممثلة هنا في هذه القاعة – في الجيل التالي من الخبراء.

واسمحوا لي أن أستشهد برقم إحصائي واحد يؤكد التناقض الحالي في الرحيل الجماعي للخبراء في الحد من الأسلحة ونزع السلاح وكيف أن الحالة مختلفة تماما في المجالات الأخرى. علمتُ من أحد منتجي المفاعلات النووية أثناء حلقة عمل عقدت قبل سنة ونصف أنهم أضافوا في غضون سنتين فحسب، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ٠٠٠ ٢٥ فرد – وأكرر، ٠٠٠ ٢٥ فرد – لمواجهة تحديات ما أصبح يعتبر عصر النهضة النووية. في غضون سنتين اجتذب منتج واحد ٠٠٠ ٢٥ فرد إضافي. وأتساءل ما هو عدد الأشخاص الذين اختفوا أثناء هاتين السنتين من هذه الجماعة.

الحاجة تقوم إلى وقف الرحيل الجماعي هذا وإلى عكس مساره. وتقوم الحاجة إلى تدريب الجيل التالي من الناس الذين سيتعين عليهم التغلب على كل التحديات التي تعترض طريقنا. وبشأن هذا الموضوع أود أن أسلط الضوء على شيء حذّرتُ منه في العام الماضي.

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدأت تجربة تنظيم دورة تدريبية على الإنترنت. والغرض من هذه الدورة التدريبية على الإنترنت هو التواصل عبر الحدود الجغرافية إلى كل البلدان بلا استثناء، والتواصل لا من حيث الموقع الجغرافي فقط وإنما أيضا من حيث الأعداد. إننا لا نريد أن ندرب ٣٠ أو ٤٠ فردا فقط يمكن أن نحشرهم في قاعة، بل نريد تدريب ٣٠٠ فرد، وربما عدة مئات من الأفراد. وهذه الدورة التدريبية التجريبية ستستغرق أسبوعا واحدا وستبدأ الأسبوع المقبل. وأود من جميع الحاضرين في هذه القاعة أن يفتحوا موقعنا على الإنترنت ليطلعوا على التفاصيل. ونود أن نرى البلدان والمؤسسات والأفراد يتشاطرون المعلومات في هذا المسعى المشترك، وأود أن أستحث البلدان والمنظمات على الانضمام إلينا. وهذا الترتيب سيكون برنامجا مفتوح المصدر في المستقبل، وهدفه سيكون خلق الجيل الرابع من خبراء نزع السلاح.

الفترة التي تنتظرنا لم يصدر بشأنها حكم قطعي بعد. وأود أن أكرر أننا ينبغي أن نستلهم منجزات السنوات الـ ١٠ أو الـ ١٥ الماضية. وأعتقد أن مستقبلنا الجماعي سيتبلور وسيتحدد بالمؤشر القياسي الذي يبين المدى الذي تحتضن أو لا تحتضن به البلدان تعددية الأطراف. وهذا المؤشر القياسي، بخلاف المؤشرات القياسية الأخرى مثل حصيلة المحادثات التجارية أو المحادثات البيئية، سيتمثل في درجة الاستخدام الآمن والمأمون والمحمي للطاقة النووية وارتكازه على الإجراءات الصحيحة التي تتخذها لا هذه المنظمة فحسب، وإنما جميع الدول الأعضاء فيها أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توث على إسهامه. لقد لمست انخفاضا في تعميم القوائم بأسماء مقدمي مشاريع القرارات.

في هذه المرحلة يسرني أن أعطي الكلمة لشخص أنا متأكد من أننا جميعا متشوقون للاستماع إليه هو السيد سرغي أرجنيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد أرجنيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالقول إن لدينا حقا مشكلة خطيرة مع نزع السلاح الاستراتيجي المتعدد

الأطراف. لقد شاهدنا التقدم في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية، وهو أمر طيب. ولكن فيما يتعلق بنزع السلاح الاستراتيجي، فإننا على ما يبدو لم نحقق أي تقدم منذ انتهاء الحرب الباردة.

عالم الحرب الباردة كان عالما يسوده الخوف. ولذلك السبب أراد الناس والمنظمات غير الحكومية، وحتى الحكومات، تحقيق قدر من نزع السلاح لأن الخوف من الفناء كان قد استبد بهم. أما في عالم اليوم فإننا، على الأقل في المنطقة الأوروبية – الأطلسية، فقد أصبحنا لا نفكر بالحرب النووية. وفي أجزاء العالم الأخرى تحدث الأمور بصورة مختلفة، ولكن ربما يكون هذا هو السبب الرئيسي لشعورنا بالهدوء. إن الحكومات ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية تشعر بالهدوء إلى درجة لا تصدق، كما لو أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح – على الصعيد المتعدد الأطراف في المقام الأول – ليسا مشكلتين هائلتين.

مع ذلك تظل النفقات العسكرية جزءا متزايدا باستمرار من الميزانيات الوطنية. وفي الوقت الحاضر تصل إلى ١,٥ تريليون دولار، والرقم في تصاعد مستمر كل سنة. وهناك آلاف الأشخاص الذين يحصلون على أجور عالية ويتمتعون بمواقع جيدة لا يريدون أن يفقدوها. إنهم ”رفاق في السلاح“. وأود أن أبلغ اللجنة بأن ”السلاح“ يشكل ثاني أعظم عمل تجاري قانوني مربح في العالم بعد تجارة المواد الصيدلانية.

إننا نجلس في هذه القاعة وفي قاعات أخرى – في قاعات مؤتمر نزع السلاح أو قاعات الأجهزة الأخرى – وقد عجزنا عن كسر قيود ١٥ سنة، بل ربما قيود ٢٠ سنة للخروج من المأزق. لماذا؟ الجواب هو أنه توجد أوجه قصور معينة ومشاكل معينة. والمشكلة الرئيسية بالنسبة إلى مناطق معينة مشكلة جغرافية – سياسية، ولكن بالنسبة للمنطقة الأوروبية – الأطلسية فإنني لا أرى مشكلة جغرافية – سياسية كبيرة. إنها، بدلا من ذلك، متعلقة بالطابع التقني، مشكلة ذات طابع إقليمي. ولكن كل مشكلة في العالم تكون في النهاية – سواء في المنطقة الآسيوية أو الأفريقية أو الأوروبية – الأطلسية – مرتبطة بغيرها ولا يمكننا أن نكسر السلسلة بصورة مصطنعة حتى نرى ماذا سيحدث.

ما سيحدث هو أن مؤتمر نزع السلاح، وهو الجهاز المتعدد الأطراف الوحيد المكلف بمسؤولية صياغة المعاهدات، محفل عاجز. وهذا بالطبع ليس خبرا مثيرا لأي شخص. ولكن ما هو سبب عجزه؟ ما هي المشاكل التي تعتور نزع السلاح بصورة عامة ومؤتمر نزع السلاح بصورة خاصة؟

المشكلة الأولى هي مشكلة أسلوب صنع القرار. إننا نتوقع كثيرا جدا من توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح وفي الهيئات الأخرى. وإنني أدرك أن لمجلس الأمن قواعده الخاصة وأن تغيير أي شيء هناك سيدمر كل توازنات القوة فيه، ولكن مؤتمر نزع السلاح أُنشئ في فترة الحرب الباردة عندما كان توافق الآراء مهما للحفاظ على التوازن بين الدولتين العظميين. أما اليوم، فإن السؤال المتعلق بتوافق الآراء هو ما إذا كان هذا التوافق يساعد مؤتمر نزع السلاح أو لا يساعده. يتعين علينا أن نبت في ذلك إذا أردنا أن نتحرك قدما – يجب علينا أن نقرر ما إذا كنا نريد توافق الآراء بشأن جميع المسائل أو نريد توافق الآراء بشأن المسائل المضمونية ولكن دون اشتراط توافق الآراء في المسائل الإجرائية الطابع. ويتعين علينا أيضا أن نتخذ قرارات بشأن هذه المسائل.

ولهذه الأسباب يوجد افتقار إلى التقدم في عملية نزع السلاح الاستراتيجي المتعددة الأطراف، وكان الأمين العام قد وجه دعوة لعقد اجتماع رفيع المستوى في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر تحت عنوان ”تنشيط عمل مؤتمر نزع

السلاح والدفع قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف''. ومما يتسم بالأهمية أن المكتب قرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

وبالتالي ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ القرار. إلى أين تريد أن تذهب وكيف تريد أن تصل إلى هناك؟ إن ما يتحمل الأمين العام المسؤولية عنه فعله. وقد شارك وزراء خارجية عديدون ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى في اجتماع ٢٤ أيلول/سبتمبر. وبينوا أنهم يشاطرون الأمين العام قلقه من الجمود المتواصل في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف وطالبوا بالتحلي بقدر أكبر من المرونة للسماح للمؤتمر باستئناف عمله المضموني، وعلى وجه التحديد المفاوضات.

لقد أصبح جليا أن الجمود في المؤتمر ليس مشكلة فحسب للدول الـ ٦٥ الأعضاء في المؤتمر وإنما مصدر قلق أيضا للعضوية الكاملة للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي الأوسع.

المؤتمر ما زال يحاول بمشقة اعتماد برنامج عمله. ولقد أصبح هذا أشبه بروتين ممثل ساخر؛ فقد عجز المؤتمر عن اعتماد برنامج عمله طيلة ١٥ سنة. وإذا أراد أحد أن يستهزئ بالأمم المتحدة وهيئاتها فإن مؤتمر نزع السلاح هدف سهل. إنه هدف جيد لسخرية وسائط الإعلام.

وكما ذكرتُ من قبل، إن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح صيغ أثناء الحرب الباردة. ولقد آن أوان إمعان النظر في حقيقة أنه، بما أن العالم قد تغير، ألا ينبغي للنظام الداخلي وكل الأشياء الأخرى أن تتغير؟ أعرف أننا أقدمنا على كثير من التغييرات، حتى في مجلس الأمن. وأجرينا كثيرا من التغييرات في الجمعية العامة. ولكن لم يحدث حتى تغيير واحد في مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو السبب في تجدد الجمود بشأن برنامج عمله.

إن طغيان توافق الآراء – ولا يسعني أن أعطي توافق الآراء وصفا آخر، فهو حقا طغيان – ما زال يعرقل مؤتمر نزع السلاح. والأمر متروك الآن للدول والجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأن ما ينبغي عمله. هل نريد نزع السلاح أم نريد توافقاً في الآراء؟ أو هل نريد قليلاً من نزع السلاح وقليلاً من توافق الآراء؟ أم أننا لا نريد شيئاً من نزع سلاح ولا شيئاً من توافق الآراء؟

على الدول الأعضاء أن تتخذ قراراً. ونحن نقترح عدداً من الأفكار. ولكن، في نهاية المطاف، الأمر متروك لكم، معشر الدول الأعضاء، لاتخاذ تلك القرارات.

أرى أن معاونيّ قد ساعدوني كثيراً – لقد أعدوا لي نصاً طويلاً جداً، وسوف أختتم بياني الآن.

لدينا جدول أعمال وبرنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. والمسألة البديهية، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، جاهزة للمفاوضات. ولماذا هذه المعاهدة؟ لأننا إن أردنا مناقشة عدم الانتشار ونزع السلاح، ونزع السلاح النووي، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية – فإننا لا نستطيع أن نتكلم عن أي شيء في المجال النووي بدون أن تكون لدينا معاهدة جادة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بطبيعة الحال، هناك مسائل أخرى في برنامج عمل المؤتمر تحتاج إلى مناقشتها وبلورتها – منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية، ومسائل نزع السلاح النووي بصفة عامة.

وهذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع ما لدينا في مؤتمر نزع السلاح، مقارنة بنزع السلاح الثنائي. كنت أظن أن نزع السلاح الثنائي – وهو أمر بالغ الأهمية من جهة خفض التهديد العسكري – يمكن أن يؤثر على بعض الحالات في العالم. وكنت أظن أن قمة الأمن النووي المعقودة في واشنطن – وكانت ناجحة للغاية – يمكن أن تساعد. وكنت أظن أن جلسة مجلس الأمن التي تتناول نزع السلاح النووي يمكن أن تساعد. ولكن لا شيء من ذلك قد ساعد

حتى هذه اللحظة. وهذا معناه أنه في هذه الدورة، إما أن تتفق الدول الأعضاء على قرار من شأنه كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، أو أن المؤتمر سيصبح غير ذي أهمية تماماً.

هناك خيارات كثيرة أخرى. يمكن أخذ بعض البنود من مؤتمر نزع السلاح ومناقشتها في اللجنة الأولى. وأنا أرى في ذلك مزايا وعيوب. من المزايا أن معظم الدول ستتفق على الأرجح وتبرم معاهدة. ومع ذلك، فإن الدول التي تعترض على المعاهدة في المؤتمر ستواصل الاعتراض. ولذلك، سيكون لدينا ائتلاف الموافقين، ولكن سيكون هناك بعض الدول التي ليست أعضاء في المعاهدة.

لقد فكرت في طريقة للمضي قدماً. وبعد النظر في كل هذه الملابسات، أود أن أقدم بعض الاقتراحات التي أعتقد أنها يمكن أن تساعد المؤتمر على استئناف عمله الموضوعي.

أولاً، النظر في تطبيق أكثر مرونة للنظام الداخلي. إنني لا أتكلم عن التخلص من توافق الآراء. وبصفة خاصة، ينبغي للمؤتمر أن يتوقف عن تطبيق قاعدة التوافق في الآراء بشأن المسائل الإجرائية، بما في ذلك اعتماد برنامج عمله. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

ثانياً، النظر في اقتراح الأمين العام الذي قدمه في الاجتماع الرفيع المستوى، أن يعتمد المؤتمر في أول اجتماع له في دورة عام ٢٠١١ برنامج عمل يقوم على أساس برنامجه لعام ٢٠٠٩. لقد استخدمت كل قدراتي في علم المنطق فلم أفهم كيف اعتمدت أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة برنامج عمل في عام ٢٠٠٩ ثم يُرفض البرنامج نفسه بالضبط – هو نفسه ١٠٠ في المائة – في عام ٢٠١٠. ربما كان هناك ما يخالف المنطق، وأنا أعتذر عن قول ذلك للدول الأعضاء.

ثالثاً، إذا استمر الاعتراض على اقتراح الأمين العام، يتعين على المؤتمر أن ينظر في بدء العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات، في جلسات عامة بدون اعتماد برنامج عمل رسمياً أو اتخاذ قرار رسمي باعتماد ولاية تفاوضية. وأتذكر عملنا أثناء فترة الحرب الباردة، عندما اتبعنا نفس النهج في المؤتمر. وفي نفس الوقت، كان المؤتمر لمجرد إلقاء الخطب، ولكن في الوقت نفسه تفاوضنا حول أفكار موضوعية بشأن معاهدة أو أخرى، وبذلك أحرزنا تقدماً. وكان ذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

وقد أقترح أيضاً أن يشرع أعضاء المؤتمر في الأعمال التحضيرية غير الرسمية على هامش المؤتمر وأن يقدموا النتائج التي يتوصلون إليها للمؤتمر على أساس منتظم. وعندما يحرز تقدم كاف من خلال العمل التحضيري، يمكن لعضو أو مجموعة من الأعضاء أن يقدموا مشروع معاهدة في الجلسة العامة. بعد ذلك، يجب أن يبدأ المؤتمر المفاوضات على أساس مشروع معاهدة في جلسته العامة.

وإذا قبل المؤتمر بأحد هذه الاقتراحات، أعتقد أنه سيكون بوسعه الخروج من الجمود وبدء العمل الموضوعي في العام التالي. وبذلك يسترد مؤتمر نزع السلاح الثقة الدولية ويرقى إلى مستوى التوقعات الدولية. ولن تكون هناك حاجة إلى النظر في عملية موازية أو إصلاح المؤتمر.

أخيراً، وكأمين عام لمؤتمر نزع السلاح، سأبذل كل ما في وسعي لمساعدة أعضائه في بدء العمل الموضوعي في عام ٢٠١٢. فلنفتح صفحة جديدة في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه.

وأدعو الآن ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد جيفري شو، للإدلاء ببيان.

السيد شو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل منع انتشار الأسلحة النووية والنهوض بالاستخدام الآمن والمأمون للطاقة النووية للأغراض السلمية. وللوكالة دور في التحقق من نزع السلاح النووي أيضاً. وأود أن أقدم للأعضاء عرضاً موجزاً لأنشطة الوكالة في هذه المجالات، نظراً لأهميتها بالنسبة لعمل اللجنة الأولى.

تستخدم معظم البلدان في شتى أنحاء العالم التكنولوجيات النووية في مجموعة واسعة من الأغراض السلمية، منها تشخيص وعلاج الأمراض مثل السرطان، وفي تطبيقات صناعية متنوعة، وتحسين الإنتاج الزراعي وحفظ الأغذية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وفضلاً عن ذلك، يستخدم حوالي ٣٠ بلداً الطاقة النووية في توليد الكهرباء حالياً، وأبلغ أكثر من ٦٠ بلداً، معظمها في العالم النامي، الوكالة باهتمامها بالبدء في برامج للطاقة النووية.

وبحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يقوم بين ١٠ و ٢٥ من البلدان بوضع أول محطات توليد طاقة نووية لديها على الإنترنت.

وفي الوقت نفسه، يواجه العالم تزايد مخاطر الانتشار النووي، وخطر حصول أي إرهابي على مواد نووية أو إشعاعية لا يمكن استبعاده. لذلك من الحتمي لأي توسع في استخدام الطاقة النووية أن يتم بطريقة آمنة ومأمونة ولا يساهم في الانتشار.

إن الوكالة الدولة للطاقة الذرية في تحققها إنما تسعى إلى ضمان أن يظل استخدام المواد النووية والتكنولوجيات النووية الخاضعة للضمانات قاصرا على الاستخدام السلمي وعدم إساءة استخدام تلك المواد في الأغراض العسكرية.

لذلك ما هي الحالة الراهنة لنظام الضمانات؟ لقد أقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بأن ضمانات الوكالة عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي. لقد أكد مجددا المؤتمر أن اتفاقات الضمانات الشاملة وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة تنص على قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من صحة واكتمال إعلانات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبعبارة أخرى، فإن الوكالة توفر ضمانا موثوقا يكفل عدم تحويل أي مواد نووية معلن عنها وعدم حيازة أي مواد نووية غير معلن عنها أو تنفيذ أنشطة نووية دون الإعلان عنها.

ولكن كيف يمكن للوكالة القيام بهذا؟ على الرغم من أن الوكالة مخولة بموجب اتفاق الضمانات الشامل بالتحقق من الاستخدام السلمي للمواد النووية في أي دولة، والأدوات المتوفرة لها بموجب هذا الاتفاق محدودة. فالبروتوكول الإضافي يمد الوكالة بالأدوات التكميلية الهامة التي توفر وصولا واسعا للمعلومات والمواقع والتدابير التي تزيد بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية لدى الدول مع وجود اتفاق شامل للضمانات.

ومهما يكن من أمر، فإن الصلاحيات القانونية المخولة للوكالة في مجال التحقق في الوقت الحالي ليست شاملة. ولا يزال يتعين على ثماني عشرة دولة غير نووية من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تضع حيز التنفيذ اتفاق شامل للضمانات، وذلك عملا بما تقتضيه معاهدة عدم الانتشار. وبالنسبة لتلك الدول لا تستطيع الوكالة استخلاص أي نتائج للضمانات ولذلك لا يمكنها أن تقدم أي ضمان على أن تظل المواد والأنشطة النووية قاصرة على الأغراض السلمية.

أما بالنسبة للدول التي لديها اتفاق ضمانات شاملة ولكن من دون توفر بروتوكول إضافي لديها، فيمكن للوكالة

أن تقدم لها الضمانات بأن تظل المواد النووية لديها وغير المعلن عنها قاصرة على الاستخدام السلمي.

أنتقل الآن إلى نزع السلاح النووي. إن التحقق الموثوق مسألة حيوية لنزع السلاح النووي. والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما لديها من معرفة وخبرة بوسعها تيسير عملية نزع السلاح بالتحقق بصورة مستقلة من أن المواد النووية الناشئة عن الأسلحة التي جرى تفكيكها لن تستعمل مرة أخرى في الأغراض العسكرية. وفي هذا الصدد، كما أبلغت في الأسبوع الماضي، تلقت الوكالة مؤخرا رسالة مشتركة من وزير الخارجية الروسي ووزيرة خارجية الولايات المتحدة يطلبان فيها مساعدة الوكالة في التحقق من تنفيذ اتفاقهما بشأن التخلص من البلوتونيوم الذي لم يعد لازما لأغراض الدفاع.

وبوسع الوكالة أيضا المساعدة في إنشاء منطقة جديدة خالية من السلاح النووي عندما يُطلب منها ذلك. وتُقر المعاهدات القائمة بشأن إقامة مناطق خالية من السلاح النووي بدور الوكالة في التحقق من خلال تنفيذ ضمانات الوكالة. وقد طُلب إلى الوكالة تيسير التطبيق المبكر لضمانات الوكالة على نطاق واسع في الشرق الأوسط لدعم الجهود التي تقوم بها الدول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأخيرا اسمحوا لي بأن أنتقل إلى الأمن النووي. ولئن كانت المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة، فإن برنامج الوكالة للأمن النووي يقدم المساعدة للدول لتطوير قدرتها الأمنية النووية المستدامة. وتم تحقيق تقدم كبير في تأمين المواد النووية والإشعاعية. وقد ساعد ذلك الدول على مواجهة مخاطر الإرهاب النووي الذي ما برح يشكل تهديدا للأمن الدولي.

غير أن الأمن النووي لا يزال بحاجة إلى تعزيز على الصعيد العالمي. وفي المتوسط تتلقى الوكالة إبلاغا كل يومين عن وقوع حادث جديد ينطوي على استخدام غير ملائم للمواد النووية والإشعاعية، أمور من قبيل السرقة أو التهريب. وفي الأسبوع الماضي وردت تقارير إعلامية عن مصادرة السلطات لمواد نووية حصل عليها مجرمون بصورة غير مشروعة.

إن التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالأمن النووي يزداد تدريجيا. ولكن في حين انقضت خمس سنوات على اعتماد تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، فإن التقدم المحرز نحو دخول الاتفاقية حيز النفاذ لا يزال بطيئا. فالأمن النووي العالمي يحتاج إلى اتفاقية قوية لتوفير الحماية المادية للمواد النووية، ويجري تشجيع الأطراف في الاتفاقية على العمل للإسراع في دخول التعديل حيز النفاذ.

وقد ساعدت الوكالة على توفير الحماية من وقوع أي هجمات محتملة باستخدام مواد نووية أو إشعاعية في كأس العالم في جنوب أفريقيا هذا العام، كما حدث أثناء دورة الألعاب الأوليمبية في بيجين في عام ٢٠٠٨. وفي أعقاب الزلزالين اللذين وقعا في هايتي وشيلي، ساعدت الوكالة في التحقق من عدم فقدان أي مواد نووية أو إشعاعية. وقد قدمت الوكالة نحو ٣ ٠٠٠ أداة من أدوات كشف الإشعاع النووي لنحو ٥٠ بلدا ومنذ عام ٢٠٠٢ قامت بتدريب أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص في ١٢٠ بلدا على جميع مجالات الأمن النووي التي تتراوح من الحماية المادية في المنشآت إلى اكتشاف الإشعاع والاستجابة له.

وسوف تواصل الوكالة مساعدة الدول بناء على طلب لمنع وقوع أي إرهاب نووي من خلال تقديم الدعم العملي من حيث التوجيه والتدريب والمعدات. وهذه

المساعدة سوف تعين الدول على الوفاء بالمتطلبات عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أود أن أختتم كلمتي من حيث بدأت. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال أنشطتها في التحقق وبرنامجها للأمن النووي، تقدم مساهمة إيجابية لكفالة الاستخدام المأمون والمضمون للتكنولوجيا النووية وتساعد في الجهود الرامية إلى إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شو على بيانه.

أعتزم الآن توفير الفرصة للجنة لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء الفريق الموقرين في جلسة غير رسمية لطرح أسئلة والرد عليها. لذلك أعلق الجلسة لنتمكن من مواصلة مناقشتنا بصورة غير رسمية.

عُلقت الجلسة الساعة ١٦/١٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدينا قائمة متكلمين لفترة ما بعد ظهر هذا اليوم، وأود أن أطلب من الممثلين التكرم بحصر مداخلاتهم في حدود زمنية معقولة.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول المنتسبة، وهي الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا، وبلدي البرازيل.

وتأخذ السوق المشتركة والدول المنتسبة الكلمة لتجدد التزامها بتعزيز هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويدرك المجتمع الدولي بشكل متزايد أنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فستكون هناك مخاطر حقيقية لاستخدامها وانتشارها. إن وجود الأسلحة النووية يقلل من أمن جميع الدول، بما فيها الدول التي تمتلكها. ونأمل أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها، وأن تدخل، بنية حسنة، في عملية عامة وشفافة، ولا نكوص عنها، وقابلة للتحقق منها في غضون فترة زمنية محددة جيدا، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

ومن بين الأحداث الإيجابية التي حدثت مؤخرا في المجال النووي، تؤكد السوق المشتركة والدول المنتسبة، أولا، على أهمية توقيع المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدات ستارت الجديدة) في نيسان/أبريل الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وتمثل معاهدة ستارت الجديدة خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كان ينقصها استيفاء شرط أساسي هو عدم إمكانية النكوص عنها. ثانيا، نحن نقدر إعلان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية، فضلا عن البيانات التي أدلت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها. بالإضافة إلى ذلك، ترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة بما أعلنته الدول المشترط تصديقها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن أنها ستواصل عملية التصديق على المعاهدة المذكورة إلى أن تكتمل.

وتعكس تلك الأحداث والمبادرات الأولوية المتجددة التي باتت تحظى بها اليوم مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في جدول الأعمال الدولي. ومع ذلك، فإنها ليست كافية لتجعلنا نقترب من بلوغ الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ولكي يحدث ذلك، تأمل السوق المشتركة والدول المنتسبة أن تتمكن اللجنة الأولى من توفير المتابعة للنتائج التي تحققت خلال المؤتمر الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو الماضي، والتي انعكست في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد ١)). وقد ساعدتنا تلك النتائج من الاقتراب من مرحلة جديدة في عملية نزع السلاح النووي.

وترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة باعتماد الإجراءات الـ ٦٤ الواردة في خطة العمل التي أقرها المؤتمر، وأكدت من خلالها الدول الحائزة لأسلحة نووية، ضمن جملة أمور، التزامها القاطع بالقضاء على ترساناتها النووية، ووافقت على تسريع التقدم في تنفيذ الخطوات العملية المفضية إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/2 (الجزآن الأول والثاني)) ووافقت على أن تشمل عملية تخفيض الترسانات النووية جميع أنواع الأسلحة النووية بلا استثناء.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم وجود الحكم الذي ينص على وجوب أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية تقريرا عن سير تنفيذ تلك الخطوات إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التاسع. ونأمل أن يبدأ تحقيق تقدم ملموس في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن تتضمن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ اعتماد إطار زمني ملزم للقضاء على جميع الأسلحة النووية. وتظل السوق المشتركة والدول المنتسبة ملتزمة بهذا الاقتراح.

ويتعارض التقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بشكل واضح مع المأزق الذي لا يزال يخيم على مؤتمر نزع السلاح. فقد انصرم عام ٢٠١٠ من دون أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل يمكنه من بدء العمل الفني. وفي هذا الصدد، تحيط السوق المشتركة والدول المنتسبة علما بالوثيقة الختامية التي قدمها الأمين العام في ختام الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح الذي دعا الأمين العام إلى عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وستواصل بلداننا تقديم دعمها الكامل للوصول إلى صيغ توافق لتمكين مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل والتفاوض على صكوك جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى تأكيد أعضاء السوق المشتركة والدول المنتسبة على استعدادهم للبدء، بدون تأخير، في مفاوضات حول معاهدة بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي من شأنها أن تعزز أهداف كل من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فإنهم يعربون أيضا عن رغبتهم في إحراز تقدم في المسائل الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثل: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونتمنى أن تقود المناقشات حول هذه المسائل الأربع إلى إبرام صكوك ملزمة قانونا.

ومن الأساسي والمُلِحّ أن على جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وبخاصة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. ونرحب بتصديق جزر مارشال وجمهورية أفريقيا الوسطى وترينيداد وتوباغو على المعاهدة في تشرين الأول/ أكتوبر.

وتجدد السوق المشتركة والدول المنتسبة التأكيد على أهمية الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الدول بعدم

إجراء أو تعزيز التجارب النووية أو أي شكل آخر من التفجيرات النووية، فضلا عن الامتناع عن أي عمل آخر ينتهك أحكام المعاهدة والالتزامات المترتبة بموجبها.

وتشير السوق المشتركة والدول المنتسبة، بوصفها أعضاء في أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، أنشئت من خلال اعتماد معاهدة تلاتيلولكو، إلى دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، فإن المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، الذي انعقد في نيسان/أبريل الماضي، يمثل مبادرة مهمة ينبغي مواصلتها.

واستجابة لدعوة مجلس رؤساء الدول والحكومات باتحاد أمم أمريكا الجنوبية، التي وجهها خلال مؤتمر القمة المعقود في باريلوش في عام ٢٠٠٩، فقد قرر أعضاء السوق والدول المنتسبة، بوصفهم أعضاءً أيضاً في الاتحاد، تعزيز أمريكا الجنوبية كمنطقة سلم. ووجد هذا النداء آذاناً مصغية من وزراء الخارجية والدفاع خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عُقد في كيتو، عام ٢٠٠٩، حيث قرروا، فيما قرروا، أن يتعهدوا بأن تظل أمريكا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن تُستخدَم التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فحسب، وفقا لمعاهدة تلاتيلولكو وغيرها من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

وترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة أيضا بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار لتشجيع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول في كل منطقة. كما نرحب بالدعوة التي تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب تحفظاتها حيال بروتوكولات هذه المعاهدات التي تنص على تقديم ضمانات أمن سلبية. ومن المهم أيضا التنويه بقرار عقد مؤتمر في ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتؤكد السوق المشتركة والدول المنتسبة على إسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الكبير في الجهود المشتركة المبذولة لإقامة نظام نووي دولي أكثر أمانا. وفي هذا الصدد، ننوه بأهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها أداة أساسية لكفالة عدم استخدام المواد النووية لأغراض عسكرية. وتنوه السوق المشتركة والدول المنتسبة أيضاً بما يمكن أن تقدمه الوكالة من إسهام قيم في إجراءات نزع السلاح من خلال التحقق المستقل.

وعلى ضوء هذا الالتزام بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ستدعم السوق المشتركة والدول المنتسبة، مثلما فعلنا في السنوات السابقة، مشروع قرار بعنوان ”المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة“ (A/C.1/65/L.24*).

وتعتبر السوق المشتركة والدول المنتسبة أن الأسلحة النووية ليس لها دور في النظام العالمي الجديد، الأكثر عدلا وازدهارا وديمقراطية، الذي نريد جميعا أن نبنيه. ونحن مقتنعون بأنه لو أُنفقت الموارد المخصصة لبرامج الأسلحة النووية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأفاد ذلك البشرية. إن الأسلحة النووية هي ميراث حقبة وعقلية عفا عليهما الزمن بالفعل. ونحن نتوقع أن تعكس اللجنة الأولى، من خلال مقرراتها وقراراتها، هذا الواقع الجديد.

السيد لينت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان لعضوية الاتحاد، كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار

والانتساب والمرشحان المحتملان البوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ وليختنشتاين، وهي بلد من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

لقد كانت الأشهر الأخيرة مثمرة جداً، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإنه لا يمكن إنكار أن الأمن الدولي لا يزال عرضة للتهديد، على المستويين الدولي والإقليمي، جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها ومخاطر احتمال حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة من هذا القبيل. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاماً تاماً باحترام وتنفيذ وتعزيز المعاهدات والاتفاقات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما ندرك أيضاً أن مواصلة التقدم في هذه الميادين ضروري، عملاً بالصكوك القائمة ذات الصلة ومن خلال المفاوضات حول معاهدات جديدة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بالإجماع (انظر S/PV.6191). ونرحب أيضاً بإبرام اتفاق تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بفعالية في نجاح قمة الأمن النووي المعقودة في واشنطن العاصمة، وسيبقى مشاركاً في متابعتها بنشاط. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام المؤتمر الدولي المعني بالوصول إلى التكنولوجيا النووية المدنية، المعقود في باريس في آذار/مارس.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي والأساس الضروري لاستمرار الجهود في مجال نزع السلاح النووي، عملاً بالمادة السادسة، وهي أيضاً عنصر هام في مواصلة تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وفي ضوء أخطار الانتشار الحالية، نرى أن معاهدة عدم الانتشار تزداد أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن واجبنا أن نحميها وأن نعزز سلطتها وشموليتها.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ المعقود في أيار/مايو، حيث تم التوصل إلى توافق آراء بشأن خطط عمل وغيرها من الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)). وقد أكدت الدول الأطراف بذلك التزامها المشترك بضمان سلامة المعاهدة وأعادت التأكيد على أهميتها. وفي نفس الوقت، اعتمدت تلك الدول أحكاماً لتعزيز تنفيذ نظام معاهدة عدم الانتشار. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية عالمية المعاهدة ويدعو الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على أن ينفذ، في أقرب وقت ممكن وبطريقة متوازنة، خطط العمل الواردة في الوثيقة الختامية والتي تهدف إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. وفضلاً عن ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ أحكام القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، والذي يتضمن هدف عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم دعم ملموس لهذه العملية، بما في ذلك تنظيم حلقة دراسية لمتابعة تلك التي نظمها الاتحاد الأوروبي في باريس في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وإننا ندعو جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية

الأسلحة البيولوجية إلى أن تفعل ذلك، وأن تبرم اتفاق ضمانات عام وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اعتمدت اقتراحات محددة بشأن الركائز الثلاث تجسد بشكل عام الأفكار التي بلورها الاتحاد الأوروبي خلال فترة التحضير للمؤتمر. ويشار إلى بعضها في النسخة المعدة من نص هذا البيان.

إن النظام الدولي لعدم الانتشار يواجه أزمات خطيرة. ولا بد لنا أن نواصل معالجة هذه الأزمات بكل عزم. وإيران، بانتهاكها اتفاق الضمانات، ومواصلتها ازدراء قرارات مجلس الأمن، وتحديد تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها الاستجابة لمطالب مجلس المحافظين، فإنها تثير مخاوف حادة في المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برنامجها النووي. واتخاذ مجلس الأمن في ٩ حزيران/يونيه للقرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) تعبير عن تلك الشواغل. وعلى إيران أن تحترم قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتعاون مع هاتين الهيئتين تعاوناً كاملاً حتى تسترد الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي.

لقد أعلن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي هنا في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الست المشاركة في الجهود الدبلوماسية ذات الصلة بإيران، أن الهدف لا يزال متمثلاً في التوصل إلى حل شامل وتفاوضي وطويل الأمد يعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني، في احترام كامل لحق إيران في السعي وراء الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وندعو ذلك البلد إلى الرد على نحو إيجابي وبدون مزيد من التأخير على هذا العرض للحوار.

وما زال البرنامج النووي والخاص بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبباً لانشغال الاتحاد الأوروبي على نحو خطير. والاتحاد الأوروبي يدين بقوة التصرفات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تجاربها النووية وإطلاق القذائف في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وهذه التصرفات تقوض الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويطالب الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بالتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية وتفكيكه فوراً وبشفافية وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة عنه. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على احترام التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومعاهدة عدم الانتشار النووي ذات الصلة، بما فيها تطبيق اتفاقها العام للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه للهدف النهائي لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. وفي هذا الصدد، نجدد دعمنا للمحادثات السداسية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استئناف الحوار والسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعودة إلى أراضيها.

والاتحاد الأوروبي يعلق أهمية فائقة على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن ولاستكمال نظام التحقق الخاص بتلك المعاهدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالزخم الجديد من أجل بدء نفاذ المعاهدة، ولا سيما عزم الرئيس أوباما على مصادقة الولايات المتحدة عليها بسرعة وقرار إندونيسيا بالبدء في عملية التصديق. ونكرر دعوتنا لجميع الدول التي لم توقع على

المعاهدة أو تصدق عليها بعد، وخاصة الدول التسع المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى أن تفعل ذلك بدون مزيد من الإبطاء أو شروط. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي كل الدول إلى احترام الوقف الطوعي للاختبارات النووية التجريبية والامتناع عن أي عمل يتناقض مع التزامات المعاهدة وأحكامها.

والاتحاد الأوروبي يدرك القيمة الأساسية لنظام الرصد والتحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأداة للتعاون الدولي وبناء الثقة. وبغية تعزيز قدرة الرصد والتحقق تلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي قرار إنشاء مجلس جديد يعنى بدعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن خلال التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي، يجرى تنفيذ مشاريع تستهدف تعزيز قدرات تلك المنظمة، لا سيما في مجال رصد الغازات النادرة كوسيلة لتحديد التفجيرات النووية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للمفاوضات، على أساس الوثائق المتفق عليها في مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه وإلى أن يتم سريان مفعول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول المعنية التي لم تفعل ذلك أن تعلن وتنفذ وقفا اختياريا فوريا بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتفكيك منشآتها المكرسة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد نرحب بالإجراءات التي يتخذها عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أعلنت هذا الوقف وقامت بتفكيك هذه المنشآت.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى دائما فريدا متاحا للمجتمع الدولي للتفاوض في مجال نزع السلاح. ونهيب بجميع الوفود التحلي بالمرونة والبدء فورا بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية والشروع في العمل الموضوعي بشأن مسائل أخرى. وفي ذلك السياق، يشدد الاتحاد الأوروبي على تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بدعوة الأمين العام إلى العمل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي السعي من أجل نزع السلاح النووي عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب بالتخفيض الكبير في الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ونُظم إيصالها منذ انتهاء الحرب الباردة، وكذلك يرحب بالتدابير الهامة التي اتخذها في هذا الصدد اثنتان من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونؤكد ضرورة التخفيض الشامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وخاصة من جانب البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات. وفي ذلك السياق، وبالنظر إلى تلك الظروف، نسلم بأن تطبيق مبدأ اللارجعة للتشجيع على جميع التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة يسهم بقوة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وسوف نواصل جهودنا لزيادة تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة الطوعية لدعم أي تقدم جديد في ميدان نزع السلاح. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالشفافية التي تحلى بها عدد من البلدان الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بأسلحتها النووية، وبخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونهيب بالدول الأخرى أن تحذو حذوها.

وفي ذلك السياق نشيد بإبرام وتوقيع معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويذكِّر الاتحاد الأوروبي باستمرار وجود ترسانات كبيرة موزوعة ومتراكمة، إلا أنها غير مشمولة بمعاهدة نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات بغية زيادة تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة النووية، بما في ذلك الأجهزة غير الاستراتيجية. ونهيب بهما وبجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية أن تضمنها في تحديدها العام للأسلحة وفي عملية نزع السلاح بغية تخفيضها والقضاء عليها، بينما نقر بأهمية تعزيز الشفافية والثقة للمضي قدما بعملية نزع السلاح النووي.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد على ضرورة نزع السلاح الشامل والتعبئة في جميع مجالات نزع السلاح الأخرى. ويمكن للضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية أن تؤدي دورا هاما في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. والاتحاد الأوروبي مصمم على تعزيز استعراض الضمانات الأمنية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا يجري إنشائها على أساس ترتيبات تتم بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، كما نصت على ذلك المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. ونأمل التطرق للمسائل المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وذلك من خلال المشاورات المتعمقة، تماشيا مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح وبموافقة جميع الأطراف المعنية.

وتوجد تهديدات كبيرة وصعوبات جمة قائمة، ولا بد لنا من مواجهتها بحزم. بيد أننا نلاحظ مع الارتياح زيادة في التقدم نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الدول أن تغتنم هذه الفرصة وتعمل في وئام لجعل العالم أكثر أماناً.

السيدة أتاييغا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول وسط آسيا الخمس وهي: جمهورية أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان.

تشكل الأسلحة النووية تهديدا لوجود البشرية جمعاء. ففي عالم اليوم، يوجد عشرات الآلاف من الرؤوس النووية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سينطوي الأمر على خطورة كبيرة جراء انتشارها واستخدامها وجراء التهديد بالإرهاب النووي. ولا تزال توجد ألاف الرؤوس النووية في دولة في حالة تأهب للقتال. ولا يمكن إزالة ما تمثله من خطر وتهديد إلا من خلال القضاء الشامل على الأسلحة النووية. ويجب البدء بعمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار في آن واحد معا. لقد حان الوقت لتحرير العالم من أسلحة الدمار الشامل.

لدينا فرصة اليوم لإقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وهناك تحرك جديد نحو السلام. ومن الجدير بالذكر أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمهد السبيل أمام إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. ومن شأن حظر التجارب النووية أن يقدم مساهمة هامة في الكفاح ضد انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وتحض بلدان وسط آسيا جميع الدول التي لم تقم بعد بالتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك وأن تتقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

تؤكد بلدان وسط آسيا التزامها بدعم جهود المجتمع الدولي في الحفاظ على الأمن النووي وتحاشي التهديد بالانتشار الجامح لأسلحة الدمار الشامل. وتحقيقا لتلك

الغاية، انضمت بلداننا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأصبحت أطرافا في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

وثمة خطوة هامة تم القيام بها نحو تنشيط الأعمال المشتركة للدول في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. وقد تمثلت تلك الخطوة في توقيع دول وسط آسيا، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في مدينة سيميبالاتينسك، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. إن الدول الخمس في منطقة وسط آسيا إذ أصبحت أطرافا في المعاهدة، قد التزمت بحظر إنتاج الأسلحة النووية ومكوناتها أو حيازتها أو وزعها، أو غير ذلك من الأجهزة المتفجرة النووية في أقاليمها. إن الأطراف في المعاهدة إذ فعلت ذلك، إنما أكدت مساهمتها المشتركة في الحفاظ على الأمن العالمي والإقليمي وفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهي تنطوي على أهمية كبيرة في سياق الأنشطة المشتركة في الكفاح ضد الإرهاب وفي منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي المنظمات الإرهابية.

وفقا لقراري الجمعية العامة ٨٨/٦١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٦٣ المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فإن الهدف من معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هو تيسير تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي والمساعدة على مكافحة الإرهاب الدولي ومنع المواد والتكنولوجيات النووية من الوقوع في أيدي المجرمين. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، دخلت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز النفاذ.

وآسيا الوسطى تعتقد أن إنشاء هذه المنطقة في المنطقة سيسهم في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي ويشكل عنصرا هاما في تعزيز الأمن الإقليمي ونزع السلاح النووي. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو أحد الأدوات العالمية لمنع انتشار هذه الأسلحة وكفالة تعهد العشرات من الدول في جميع أنحاء العالم بعدم نقل أو الموافقة على نقل أي نوع من الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأنها لن تقبل السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على هذه الأسلحة وتتعهد بعدم إنتاج أو الحصول على أي نوع من الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وبعدم قبول أي نوع من المساعدة في إنتاجها.

وفي ذلك الصدد، يشرفني أن أقدم، نيابة عن وفود أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، مشروع قرار بعنوان ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى“ (A/C.1/65/L.10). ويجسد مشروع قرارنا التقدم المحرز منذ توقيع المعاهدة في عام ٢٠٠٦، ويؤكد التزامنا الثابت بالعمل على تحقيق إنجازات فعالة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل المشترك لدول آسيا الوسطى أن يحظى مشروع قرارنا مرة أخرى بدعم الدول الأعضاء وأن يقدم إسهاما هاما في مكافحة الإرهاب الدولي ومنع وقوع المواد والتكنولوجيات النووية في أيدي الإرهابيين. وسيكون المجال مفتوحا أمام الوفود الراغبة في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

السيد حمزة (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن هذه المجموعة الهامة المتعلقة بالأسلحة النووية وأن أعرض آراء وفد بلدي بشأن نزع السلاح. في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي، على الطريقة الممتازة التي تواصلون توجيه مداولاتنا بها.

ووفد بلدي يعرب عن تأييده للبيانين الملهمين اللذين سيجري الإدلاء بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية. كما نعرب عن تأييدنا لتوافق الآراء في اللجنة، الذي يدعو إلى نزع جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعدم انتشارها فورا وبصورة كاملة ولا رجعة فيها. ويمثل هذا جوهر ما تعهدنا به قبل ٦٥ عاما، ''أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف''.

وتواجد الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم يؤدي إلى تفاقم حلقة انعدام الأمن والخوف المحيطة بحقيقة أن الأسلحة النووية ربما يجري نشرها يوما ما في صراع مسلح. ومن الحقائق المرة أنه ما دامت بعض البلدان مازالت تمتلك هذه الأسلحة، فإن البلدان الأخرى ستستمر في السعي إلى امتلاكها. ومن الواضح أيضا أن هذه الحالة تزيد من احتمال وقوع هذه الأسلحة أو التكنولوجيا ذات الصلة بها في أيدي الإرهابيين والجهات الأخرى من غير الدول.

وفي ظل الحالة الراهنة، فإن أي محاولة لنزع سلاح دولة بعينها من الدول الحائزة للأسلحة النووية أو منعها من استخدام هذه الأسلحة سيُنظر إليها بعين الشك، لأنه كيف يمكن للمرء محاولة إزالة ذرة نشارة خشب من عين شخص آخر في حين لا يهتم كثيرا أو لا يبالي بالمرة بالعود الخشبي الموجود في عينه؟ أليس هذا هو السؤال الذي يطرحه بعض الممثلين في هذه الجلسة عينها؟

إن علينا واجبا أخلاقيا لتخليص العالم من الأسلحة النووية، التي كان لها تأثير مدمر على البشرية مرتين في القرن الماضي. وكان من نتائج هذا الدمار أننا قلنا ''لن يتكرر هذا أبدا''. والضمان الدائم والنهائي لعدم نشر هذه الأسلحة أبدا هو إزالتها تماما وبصورة لا رجعة فيها.

ونرحب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتي ستسفر، عند التصديق عليها، عن المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية الاستراتيجية لهذين البلدين. ونحن ندعو الدول النووية الأخرى إلى أن تكمل هذه الجهود النبيلة التي نأمل أن تحقق لنا يوما ما حلم الصفر الشامل. كما نرحب بالقرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. وينبغي ألا نسمح بذهاب مضمون التزاماتنا المقدمة في تلك القرارات، التي نواصل اتخاذها منذ أكثر من عقدين، سدى. فذلك ببساطة سيكون خيانة لموقفنا الأخلاقي.

كما أننا ملزمون قانونا بتخليص العالم من الأسلحة النووية. والتهديد الذي يشكله وجود هذه الأسلحة واحتمال نشرها هو ببساطة أمر غير قانوني وغير مقبول. تلك كانت كلمات محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ بشأن مسألة قانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها.

ونحن سعداء لأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية قد جعل فتوى المحكمة مسموعة بقدر أكبر. ونعتبر هذه المناطق وسيلة لضمان عدم حيازة هذه الأسلحة وعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها وعدم انتشارها في داخلها. وكما جرى التعبير عنه في بياننا العام، فإن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع دول المنطقة، كما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في أيار/مايو (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، ووفقا لقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، سيكون إسهاما فعالا في السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وندعو جميع الدول أن تنفذ، بحسن نية، الخطوات العملية الخمس التي اقترحها الأمين العام لتحقيق نزع السلاح الكامل، وعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، بدون تمييز. ونشجع جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة على الانضمام للركب، وندعو الأطراف الحالية إلى عدم انتهاك هذا الصك الذي لا غنى عنه لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتشديد على أن الوقت والظروف مهيآن للإسراع بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح بشكل عام ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص. وينبغي أن نغتنم الفرصة المتاحة لنا لنكفل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، والتصديق الفوري وغير المشروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما من قِبل دول المرفق ٢، وبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، وأخيراً اتفاقية الأسلحة النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح بعد تنشيطه.

وينبغي أن يظل هدفنا متمثلاً في تخليص العالم من الأسلحة النووية، مع العمل على تعزيز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة منصفة وغير تمييزية. وبدلا من بناء الترسانات النووية يجب علينا أن نعزز التعاون الدولي، لا سيما التعاون التقني في مجال التكنولوجيات المتصلة بالطاقة النووية، وذلك لتهيئة الظروف المؤاتية لنمو اقتصادي متسارع والقضاء على الفقر. ومن واجبنا تشجيع النقل المشروع والمسؤول لهذه التكنولوجيات والموارد كوسيلة لمعالجة الفجوة في الموارد التي لا تزال قائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وينبغي أن يكون إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية هدفاً مشتركاً من أجل السلام والأمن العالميين ورخاء البشرية جمعاء. وسوف يكون ذلك العالم أفضل لنا جميعا.

إن نزع السلاح ممكن، ونحن نتعهد بأن نؤدي دورنا.

السيد مبونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وسنستمر في تعزيز عالميتها. ولا نزال يساورنا القلق إزاء النهج الانتقائي الذي اعتمدته بعض الدول، بتركيزها حصرا على بعض أحكام المعاهدة مفضلة إياها على أحكام أخرى، لأنها تتناسب مع أجندة بعينها. وتعتقد جنوب أفريقيا أن حيوية المعاهدة تعتمد على التوازن الذي ينبغي الحفاظ عليه بين ركائزها الثلاث المتعاضدة.

ومع أننا لا نزال نشعر بالاستياء الشديد من عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، فإننا نرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ والروح البناءة التي أظهرتها الدول الأطراف، الأمر الذي سمح لنا باعتماد وثيقة ختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)*) ويمثل هذا، في رأينا، معلما مهماً في تاريخ المعاهدة.

وترحب جنوب أفريقيا بأن خطة العمل تلك قد جرى الاتفاق عليها بتوافق الآراء، وأنها تؤكد من جديد صحة الاتفاقات السابقة، بما في ذلك التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية مما سوف يؤدي إلى نزع السلاح النووي، ويمهد الطريق، من خلال عدد من التدابير الجديدة المهمة،

لتحقيق هدفنا المتمثل في عالم خال من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية.

ومن الضروري أن تتحول هذه التعهدات الآن إلى عمل ملموس من أجل استعادة الثقة في معاهدة عدم الانتشار، التي تعرضت لتوترات شديدة خلال العقد الماضي. ومن المهم للغاية أن تفضي مثل هذه الإجراءات إلى إعادة النظر بصورة جوهرية في العقائد الأمنية، فضلا عن الأخذ بتدابير شفافة، لا رجعة فيها، وممكن التحقق منها، تهدف إلى تحقيق عالم خال من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية.

ومن العناصر المهمة المندرجة في خطة العمل التزام الدول بدعم وضع ترتيبات ملائمة وملزمة قانونا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل كفالة القضاء بشكل لا رجعة فيه على المواد التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. وفي هذا الصدد، نرحب بالرسالة الموجهة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتصرف في البلوتونيوم والتخلص منه على إثر تصنيفه بأنه لم يعد مطلوباً لأغراض الدفاع والتعاون ذي الصلة، ويأتي ذلك بهدف استكمال التحضيرات للاتفاقيات الضرورية الملزمة قانونا في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يغطي سوى ٣٤ طنا متريا من البلوتونيوم من كل طرف، فإنه يرسي سابقة مهمة في الوفاء بالالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة التزام الوكالة بتنفيذ تدابير التحقق فيما يتعلق ببرنامج التخلص الخاص بكل طرف. ويحدونا الأمل أن يحتذي الآخرون بهذه الخطوة الضرورية، وأن يشمل ذلك في النهاية جميع المواد الانشطارية التي تصنِّفها الدول على أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.

كما يجري الآن تطبيق التدابير الأخرى المعلنة أو المتفق عليها قبل أو أثناء المؤتمر الاستعراضي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التصديق على الاتفاقية الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، وإلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، فضلا عن التنفيذ الكامل والفعال لجميع الإجراءات الـ ٦٤ المتفق عليها بتوافق الآراء. ونعتقد أن نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يعتمد على مدى تنفيذ هذه القرارات. إن التزامنا بهذه الاتفاقيات والالتزامات القانونية وامتثالنا لها سيحدد مدى استمرار حيوية المعاهدة.

ولهذا السبب ما زلنا نشعر بالقلق إزاء البيانات التي تدلي بها من وقت لآخر بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يبدو أنها تسعى إلى تبرير الاحتفاظ بأدوات الدمار الشامل العشوائية هذه، بل وتبرير احتمال استخدامها. فمثل هذه البيانات ليست غير مسؤولة فحسب، بل قد تكون بمثابة مبرر للذين يتطلعون إلى تطوير أسلحة نووية. لقد قلنا على الدوام إن أي افتراض لحيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لن يؤدي سوى إلى تفاقم انعدام الأمن واستمرار سباق التسلح. إن إحراز التقدم المستمر الذي لا رجعة فيه في مجال نزع السلاح النووي وغيره من تدابير تحديد الأسلحة النووية يظل يشكل عنصراً أساسياً لتعزيز عدم الانتشار النووي.

وريثما يتم القضاء التام على جميع الأسلحة النووية، ترى جنوب أفريقيا أن الدول التي تعهدت بالنأي عن خيار الأسلحة النووية لها الحق في أن تطالب بضمانات أمنية، في مقابل تلك التي تفضل الإبقاء على خياراتها مفتوحة. وتعتبر معاهدة عدم الانتشار الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي تخلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجبه عن خيار السلاح النووي. لذا ترى جنوب أفريقيا أن توفير ضمانات

أمنية ملزمة قانونا على الصعيد الدولي يمثل عنصرا أساسيا في معاهدة عدم الانتشار، ولذلك سنواصل السعي من أجل ضمانات الأمن السلبية في ذلك الإطار. ومن شأن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا أن تعزز الاستقرار الاستراتيجي، وأن تيسِّر عملية القضاء على الأسلحة النووية، وأن تسهم في بناء الثقة والأمن الدوليين.

ويمكن أن تشمل الخطوة التالية نحو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية إبرام صك ملزم قانونا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وسوف يكون هذا الصك متسقاً مع فتوى عام ١٩٩٦ الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، ويمكن أن يكون بمثابة خطوة انتقالية مفيدة نحو القضاء التام.

وستظل جنوب أفريقيا تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، لا سيما عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢.

وأود التأكيد مجددا على أن نزع السلاح النووي يبقى أولويتنا القصوى. فالأسلحة النووية مصدر لعدم الأمن، وليس للأمن. وهي أدوات غير مشروعة وغير إنسانية وغير أخلاقية ولا مكان لها في البيئة الأمنية اليوم، التي تمثل واقعاً جديداً يتسم بالترابط المتنامي والتهديدات المشتركة التي تتجاوز الحدود التقليدية. وهذا الواقع يتطلب نهجاً مختلفاً لا يأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية الوطنية الضيقة للدول فحسب، بل يراعي الأبعاد الأمنية الدولية والإنسانية المشتركة أيضاً. لذلك، يسر وفدي أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد أعرب عن قلقه العميق إزاء التداعيات الإنسانية المروعة التي تترتب على أي استخدام للأسلحة النووية وأن المؤتمر قد كرر التأكيد كذلك على ضرورة امتثال الدول كافة وفي كل الأوقات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وبغية إنشاء الإطار الضروري لإيجاد عالم بدون أسلحة نووية والحفاظ عليه، لا بد لنا جميعاً أن نبدأ في الوقت المناسب تحضيرات تفضي إلى التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية أو إطار أو مجموعة من الصكوك للإزالة الكاملة والمستدامة للأسلحة النووية.

في الختام، وإذ احتفلنا بأول بطولة لكأس العالم تقام على أرض أفريقية في وقت سابق من العام الحالي، فقد استخدمنا عبارة ''*Ke nako!*'' بلغة سيسوتو، ومعناها ''حان الوقت!''. وهذا يمكن أن ينسحب بصورة لائقة تماماً على الموضوع قيد المناقشة في هذه الهيئة. فلنتفق فيما يتعلق بنزع السلاح النووي على: ''إن الوقت قد حان – *Ke nako!*''.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات فيما يتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية يظل أولوية متقدمة بالنسبة لبلدي. والبرازيل تؤيد بقوة النداءات المطالبة ببدء فوري لمفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تنهض بالإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومع ذلك، نفهم أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن تكون خطوة أولى قابلة للتحقيق تتخذ في إطار نهج تدريجي لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

ولكن، عند النظر في هذا البديل، يجب أن يكون من الواضح أن المفاوضات ينبغي ألا تقتصر على حظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن تتناول هذه المفاوضات أيضاً

كل الجوانب الأخرى المرتبطة بالمواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وبالتالي، يجب ألا تكون المعاهدة مجرد صك لعدم الانتشار فحسب، وأن تكون صكاً حقيقياً لنزع السلاح النووي أيضاً.

وإذ أخذنا ذلك بعين الاعتبار خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠، فقد عرض الوفد البرازيلي في المؤتمر إسهامين في المناقشات حول هذه المسألة. أولهما مشروع برنامج عمل قدمته البرازيل بصفتها رئيس مؤتمر نزع السلاح (الوثيقة CD/1889). ووفقاً لذلك الاقتراح، يُنشأ فريق عامل للتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، على أن تؤخذ كل المسائل الأخرى المرتبطة بهذه المواد بعين الاعتبار على أساس الوثيقة CD/1299، أو ما يسمى تقرير شانون، الصادر في آذار/مارس ١٩٩٥، والولاية الواردة فيه.

إننا ندرك أن معاهدة لا تقتصر على تناول إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، بل تتناول كذلك كل المسائل الأخرى المرتبطة بهذه المواد تثير تعقيدات إضافية من حيث ضمان امتثال الدول. ولذلك، قدمت البرازيل إسهاماً ثانياً – اقتراح هيكل محتمل لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويرد في الوثيقة CD/1888. ووفقاً لاقتراحنا، تتألف المعاهدة من إطار أو مظلة معاهدة تتضمن أحكاماً بشأن الأهداف والتعريفات والأحكام النهائية. ويكون هناك بروتوكول أول يستهدف حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، بما في ذلك آلية للتحقق، وبروتوكول ثان يتناول كل المواد الانشطارية الموجودة من قبل لغرض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وينبغي أن يسمح هذا البروتوكول أيضاً بإنشاء آلية للتحقق.

والأحكام النهائية للمعاهدة الإطارية أو المظلية تلك ستحدد طرائق الاشتراك في البروتوكولات.

وتأمل البرازيل أن أي قرار للجمعية العامة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أو أي قرار من جانب مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات حول هذه المسألة، سيعكس هذه المواقف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمتي لهذا المساء.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لممارسة حقه في الرد.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): زميلنا من بلجيكا، الذي كان يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، تناول مسألة شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرفض تماماً حجج الاتحاد الأوروبي العديمة الأساس وإدانته لبلدي فيما يتعلق بالمسائل النووية والقذائف، في جملة أمور. والسبب وراء رفضنا التام بسيط وواضح للغاية – وباختصار، فقد ذهب في حججه بعيداً جداً. والحجج بعيدة كل البعد عن اتخاذ موقف منصف وموضوعي ومتوازن ومستقل إزاء المسألة الكورية.

أولاً، اسمحوا لي أن أتناول المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وفيما يتعلق بتلك المسألة، من الأهمية بمكان أن ينظر إليها بفهم منصف وكامل للحالة الأمنية السائدة في شبه الجزيرة. صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على ابتزاز دولتنا المستقلة وتهديد استقرارها بنشر كمية كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، في كوريا الجنوبية وعلى متن الغواصات. ومن المعروف أيضاً أنه نظراً لموقع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما قربها الجغرافي من دول، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، تغطيها

المظلة النووية للولايات المتحدة، كان لزاماً علينا أن نطور قدرة نووية لمواجهة الاختلال النووي في المنطقة.

ومع ذلك، يسرني للغاية أن أنوه إلى أنه، بفضل حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية، فقد سويت مسألة الاختلال النووي في المنطقة إلى الأبد، واحتمال اندلاع حرب نووية في هذه المنطقة بات قيد السيطرة والردع إلى حد كبير. وبالتالي فإن أسلحتنا النووية تمثل بوضوح قدرة دفاعية وإنها لن تستخدم أبدا لتهديد أو ابتزاز أي بلد يحترم سيادتنا.

لقد دخلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) مع التوقعات والتمنيات بأن تستفيد من المعاهدة بإزالة الأسلحة النووية للولايات المتحدة من كوريا الجنوبية وأن تحصل على مساعدة المعاهدة في إزالة التهديد النووي للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الماثل منذ أكثر من نصف قرن. لكن المعاهدة أخفقت في الحالتين إذ لم تتمكن من إزالة الأسلحة النووية للولايات المتحدة من كوريا الجنوبية ولا من منع ما تفرضه الولايات المتحدة من خطر التهديد النووي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن. إن معاهدة عدم الانتشار لا يمكنها أن تفي أبدا بتوقعاتنا أو أمانينا.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على أن الولايات المتحدة استغلت معاهدة عدم الانتشار أسوأ استغلال لإجبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القبول بعمليات تفتيش خاصة لأشد مشاريعها العسكرية حساسية. لقد كان هذا انتهاكا لسيادة دولتنا بعد أن أصبحنا دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار فعلا. ولذلك انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار من أجل الدفاع عن نفسها ومن أجل البقاء على قيد الحياة. وإن المواد ذات الصلة من معاهدة عدم الانتشار تنص على أحكام تسمح بانسحاب أي دولة طرف من أجل حماية مصالحها السامية ضد الانتهاك أو من أجل الدفاع عن حقوقها السيادية.

وتود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تؤكد أنها ستواصل بناء نظامها للردع النووي ما دام التهديد النووي من الولايات المتحدة الأمريكية ماثلا. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تتمكن أبدا من الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

أنتقل الآن إلى مسألة القذائف، التي أثارها زميلي من بلجيكا. إن قيام دولة بإجراء التجارب على القذائف يعني ممارسة حقها السيادي. فمن الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة أن تصنع القذائف وأن تنتجها وتمتلكها وتجري التجارب الحية عليها لأغراض الدفاع عن النفس. وإن إطلاق القذائف التجريبية لا يتعارض مع أي قانون دولي ولا مع أي اتفاقية، فهو جزء من المناورات العسكرية النظامية التي تجريها القوات المسلحة لأي دولة أو أمة.

ونتساءل لماذا تثار مسألة إجراء التجارب على القذائف كمشكلة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها بينما ما انفكت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات القدرات في مجال تطوير القذائف تواصل إجراء التجارب على القذائف بصورة منتظمة؟ إن من الأهمية بمكان تناول هذه المسألة بفهم جيد للحالة الأمنية الفريدة لشبه الجزيرة الكورية، شأنها شأن المسألة النووية تماما.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ما زالتا، عمليا، في حالة حرب، وقد ظلتا كذلك منذ أكثر من ٦٠ سنة. وإن الحالة في شبه الجزيرة الكورية تظل متوترة بسبب السياسات النووية القائمة على الإكراه والعداوة والتهديد التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة في واشنطن العاصمة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما اليابان فإنها ما فتئت، من ناحية أخرى، وبالتوافق مع سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ترتقي بتطوير نظام القذائف الدفاعية الخاص بها في منطقة شمال شرقي آسيا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وهذا الأمر بالطبع معروف للعالم كله. هل ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقف موقف المتفرج وتسمح بحدوث ذلك؟ هذا أمر متعذر. فنحن لا يمكننا أن نلتزم اللامبالاة في وجه هذه المناورات العسكرية اليابانية أو السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن الدفاع عن المصالح السيادية حق مشروع للدول ذات السيادة، وإننا لا بد لنا من مواصلة ممارسة حقنا هذا في الدفاع عن مصالحنا السيادية العليا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.